مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع) ٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الاول/ المجلد السابع عشر

تاريخ النشر

٢٠ / ٣ / ٢٠٢٥

تحديات العولمة على حقوق المواطن في مصر والعراق

Challenges of globalization on citizens' rights in Egypt and Iraq

د. مهدي رجائي.

الأستاذ المساعد في كلية القانون – القانون العام.

كلية القانون جامعه قمإيران

Mahdi.rajaei@yahoo.com

د. محمد شربتي.

الأستاذ المساعد في كلية الاقتصاد- جامعة قم.

msharbati1356@gmail.com

حيدر عبود محمد الطائي.

طالب دكتوراه كلية القانون جامعه قم–إيران

mktbkk8@gmail.com

تحديات العولمة - حقوق المواطن- مصر والعراق.

.challenges of globalization - citizen rights - Egypt and Iraq

Abstract

Globalization has multiple political manifestations, which appear in human rights issues, issues of democracy, state sovereignty, strength and functions, interference in the internal affairs of states, individual freedom and public freedoms. Therefore, the research seeks to focus on knowing the nature of the challenges imposed by the emergence of the term globalization on the Egyptian and Iraqi citizen. We relied on the descriptive analytical approach, Which is useful in exploring scientific facts and deriving provisions from international laws and legislation used to know the impact of globalization challenges on the rights of Egyptian and Iraqi citizens. The study concluded that globalization constitutes a challenge to social policies and social development in the Arab region. All international texts have included political rights as one of the concepts of human rights. Confronting the phenomenon of globalization and liberalizing foreign trade requires concerted national efforts to create the political, legal and economic climate to keep pace with these global changes. Therefore, the study recommends the necessity of developing economic policies to address the effects resulting from the application of globalization policy on societal sectors or groups of society, health insurance, and microfinance.

الملخص

للعولمة تجليات سياسية متعددة، تظهر في قضايا حقوق الإنسان، وقضايا الديمقراطية وسيادة الدولة وقوتها ووظائفها، وفى التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحرية الفرد والحريات العامة، فلذلك يسعى البحث بالتركيز على معرفة طبيعة التحديات التي فرضها ظهور مصطلح العولمة على المواطن المصري والعراقي. اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، بما يفيد في استكشاف الحقائق العلمية واستنباط الأحكام من القوانين والتشريعات الدولية المستخدمة لمعرفة أثر تحديات العولمة على حقوق المواطن المصري والعراقي، وتوصلت الدراسة تشكل العولمة تحدياً للسياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية في المنطقة العربية، لقد تضمنت جميع النصوص الدولية حقوقاً سياسيةً كأحد مفاهيم حقوق الإنسان. كما إن مواجهة ظاهرة العولمة وتحرير التجارة الخارجية تتطلب تضافر الجهود الوطنية لتهيئة المناخ السياسي والقانوني والاقتصادي لمواكبة هذه المتغيرات العالمية. ولذلك توصي الدراسة بضرورة وضع سياسات اقتصادية لمعالجة الآثار الناجمة من تطبيق سياسة العولمة على القطاعات المجتمعية أو على فئات المجتمع التأمين الصحي، التمويل الأصغر .

المقدمة

يعتبر ظهور مصطلح العولمة مرحلة جديدة من الهيمنة الاقتصادية على العالم، فهي من المفاهيم الحديثة والشائكة التي شهدت جدلاً كبيراً خلال المرحلة الأخيرة، وذلك الجدال كان حول حدود العولمة وتأثيراتها المختلفة، التي مست كافة جوانب حياتنا اليومية، فقد فتحت العديد من الفرص الهائلة وتحرير الإنسانية بما تتيحه من تفاعل بين مختلف مكوناتها، وما تعمل على تحريره من علاقات وطاقات، حيث أصبح الدخول في العولمة أمر حتمي ومفروض على كل مجتمع يريد أن يبقي في دائرة المجتمعات التاريخية، بخلاف ما تقوم به من تأثيرات عديدة على العلاقات القانونية للأشخاص في المجتمع. فقد، يمكن أن يكون لهذه الظاهرة تأثيرات عديدة على علاقات العمل وكذلك الحقوق الاقتصادية وحريات الناس. كما يمكن تشويه سيادة الدول مع عولمة الاقتصاد. وهذه الأمور تتسبب في إهدار العديد من حقوق المواطنين. ودور النظام القانوني في هذه الحالة هو حماية حقوق المواطنين من آثار العولمة وفي هذه الحالة، فإن واجب النظام القانوني هو أن يكون قادرًا على دعم حقوق السيادة والشعب في مواجهة العولمة.

مشكلة البحث: ظاهرة العولمة ليست كما يظن البعض بأنها مجرد مسألة تتعلق بالجانب الاقتصادي وتعميم النمط الاستهلاكي للولايات المتحدة الأمريكية فقط. بل هي عولمة اقتصادية وسياسية وثقافية وعسكرية، حيث تقوم على إعادة تشكيل حياتنا المعاصرة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، حيث أنها تقود العالم إلى الرخاء والقضاء على الفقر وتوفيري الثقافة الحديثة، وهذا ما دفع الدول الصناعية للدخول للعولمة، واقتناع الدول النامية بضرورة الدخول هي الأخرى في نطاق دائرة العولمة، والقيام بتغيير توجهاتها السياسية، بما يتناسب مع مقتضياتها[1]، ولذلك فقد لعبت العديد من العوامل المختلفة دوراً في دفع العالم العربي إلى دخول عصر العولمة دون استعدادات كافية ودون أجندة جماعية أو وطنية للتعامل مع التحديات والمخاطر الجديدة؛ ولهذا جاءت عولمة العالم العربي من الخارج، على شكل ضغوط متزايدة متعددة الأشكال والأهداف، مما قلص بشكل كبير هامش الاستقلال والمبادرة العربية الإقليمية، ومن هذا المنطلق تتمثل مشكلة البحث في التعرف على أثر تحديات العولمة على حقوق المواطن والعراقي.

أسئلة البحث: السؤال الرئيسي: ما هي تحديات العولمة على حقوق المواطن المصري والعراقي ؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما

هي تحديات العولمة على حقوق المواطن المصري ؟

- ما

هي تحديات العولمة على حقوق المواطن العراقي ؟

هدف البحث: يسعى البحث بالتركيز على معرفة طبيعة التحديات التي فرضها ظهور مصطلح العولمة على المواطن المصري والعراقي. ولذلك نتعرف على :

- طبيعة

تحديات العولمة .

- أثر

تحديات العولمة على حقوق المواطن المصري والعراقي.

أهمية البحث: العولمة ليست ظاهرة جديدة، بل هي موجودة منذ القدم؛ وذلك بمعناها العام؛ والذي يعني التقاء الشعوب وتفاعل أفكارها، وحضاراتها وتبادلها لكي تستفيد شعوب الكون كافة من بعضها البعض، كما أنها لا تعتبر حتمية تاريخية، بل هي ولدت من رحم النظام الرأسمالي وهي بالتالي تتفق مع طبيعة هذا النظام. ولذلك يجب علينا أن نتعامل مع العولمة بإيجابية، مصطلح العولمة حديث العهد ويرتبط استناداً إلى ظهور الهيمنة الأحادية القطب بعد نهاية الحرب الباردة ويعتقد بعضهم أن ظهور فكرة العولمة يعود إلى السبعينيات مع ظهور كتاب الحرب والسلام في القرية العالمية للمؤلف مارشال مارك لارهان، المتخصص الكندي في علم الجريمة، ويرى آخرون أن ملامح العولمة بدأت في الظهور بعد انتهاء الحرب العالمية.[٢] وبالتالي، فتأثير العولمة على الدولة محل جدل ونقاش، بطرحه لقضايا عديدة ذات تأثير قوي على الدولة، وسيادتها، ووظائفها التقليدية، وبالتالي التأثير على المواطنين، فبناء على ذلك تتمكن أهمية البحث من موضوعه الذي يتناول معرفة أثر تحديات العولمة على المواطن العراقي.

فرضيات البحث. للعولمة تجليات سياسية متعددة، تظهر في قضايا حقوق الإنسان، وقضايا الديمقراطية وسيادة الدولة وقوتها ووظائفها، وفى التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحرية الفرد والحريات العامة، فهي تغض الطرف على انتهاك هذه القيم في كثير من بلدان العالم، إما بسبب المصالح التجارية، أو بسبب سياسات بعض الدول، إلا أن تطبيق العولمة تؤثر بشكل أساسي على حقوق المواطنين وخصوصاً في المجتمع العراقي. الفرضية الفرعية . إن ظهور العولمة وتطبيقها على المستوي الدولي أدى إلى خلق العديد من الفرص التي تساهم في تحقيق التطور والتقدم على المستوي الوطني . فلذلك تساهم العولمة بدور فعال في التأثير على المجتمعات والمواطنين.

منهج البحث : حتي يتحقق هدف البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، بما يفيد في استكشاف الحقائق العلمية واستنباط الأحكام من القوانين والتشريعات الدولية والاتفاقيات والادلة المستخدمة لمعرفة أثر تحديات العولمة على حقوق المواطن المصري والعراقي ، بما يفيد ذلك في الوصول إلى نتائج إيجابية ومميزة.

الدراسات السابقة: دراسة (محمد حسون، ٢٠٢١) بعنوان تأثيرات العولمة على السيادة الوطنية للدول، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء حول معرفة الأثر الناتج من تطبيق العولمة على السيادة الوطنية للدول، وتوصلت الدراسة إلى أن ظهور العولمة في النظام الدولي المعروف أصبح يشكل نقطة فارقة على حياة الدول ذات السادة الوطنية ما أدى إلى تراجع السيادة الوطنية بالشكل الذي أصبح من الصعب جداً على أي دولة أن تنئي بنفسها عن تلك الظاهرة بمختلف أشكالها، وعلى الرغم من واقع الاختلافات

بين واقع العالم المعاصر التي فرضته العولمة وبين طموحات الدول في الحفاظ على سيادتها الوطنية، يمكن ملاحظة قواسم مشتركة مرتبطة بتحدي العولمة. دراسة (غربي محمد، ٢٠٠٩) بعنوان تحديات العولمة وأثرها على العالم العربي، بحث منشور في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير تحديات العولمة على العالم العربي، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن الدول العربية تعد أكثر المناطق تعرضاً للعولمة بكل جوانبها باعتبار هذه المنطقة مهد الحضارة العربية ، كما أن العولمة سعت إلى فرض منطق الاستغلال الاقتصادي ونهب الخيرات والموارد الطبيعية من الأراضي العربية، بهدف سيادة الفقر على مستوى شعوب المنطقة، ثم اتجهت إلى تقديم الحلول التي تخدمها في حال وقوع الأزمات الاقتصادية والسياسية، مستغلة بذلك المؤسسات المالية التي تركبها وكذا ذرائع وأهمية حقوق الإنسان والحرية السياسية والعدالة في توزيع الدخل. دراسة (خالد سعد زغلول حلمي، ٢٠٠٢) بعنوان العولمة والتحديات الاقتصادية والقانونية وموقف الدول منها، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي السادس: التأثيرات الاقتصادية والقانونية والسياسية للعولمة على مصر والعالم العربي، بحث منشور في المجلد الثاني، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التحديات الاقتصادية والقانونية والسياسية على تطبيق مفهوم العولمة وموقف الدول من تطبيقها، ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج فلعل من أبرزها، أن ظهور العولمة مثلت أهم تحديات العصر الحديث فقد بزغ عنها ظهور نظام اقتصادي دولي جديد قوامه تحول نمط الرأسمالية القومية إلى ما يمكن تسميته الرأسمالية العابرة للقوميات، وتوصلت الدراسة إن مواجهة العولمة يتم عن طريق : الدخول في إندماج إقليمي قبل الدخول في أي اندماج عالمي، مع مراعاة الشروط اللازمة لنجاح هذا الاندماج، وهي الشفافية والمساءلة والمقبولية الاجتماعية . من خلال عرض هذه الدراسات يتضح بأن هناك اهتمام على المستوى الدولي بالعولمة، ويرجع ذلك لمساهمتها الفعالة في ربط العالم ببعضه البعض، إلا أن الدراسات السابقة لم تتناول أثر تطبيق العولمة على المواطن العراقي، ويعد ذلك الاختلاف بين الدراسة الحالية وما سبقها من دراسات.

المبحث الأول: تحديات العولمة على حقوق المواطن : تمثل الحقوق والحريات للمواطنين من أهم مصادر التنمية الفكرية على مستوى الدول، بما يضمن استمرارها نحو رقي المجتمع وسمو افكاره، مما يساهم ذلك بشكل فعال في تحقيق مصالح الصالح العام وأمن المجتمع، حيث أن كفالة الحقوق والحريات تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، تشكل العولمة تحدياً للسياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية في المنطقة العربية، لقد تضمنت جميع النصوص الدولية حقوقاً سياسيةً كأحد مفاهيم حقوق الإنسان، إلا أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦م ، يُعد النص الدولي الذي فصّل تلك الحقوق وسّلط الضوء على أنواعها، والتزمت الدول المصادقة عليه بتطبيق نصوصه عبر إدراج ما يجسّده ولا يتعارض معه في تشريعاتها الداخلية ، حيث أدت الضغوط السياسية إلى إفراغ الأنظمة الوطنية من محتواها الاجتماعي والسياسي

والثقافي، ومنذ السبعينيات أدى التفاهم بين النخب الحاكمة والدول الكبرى المؤثرة إلى ولادة أنظمة وأنماط استبدادية في الحكم والإدارة. التي تعمل خارج قواعد السياسة والقانون ومعايير العقلانية الحديثة، وتتعامل مع الموارد الوطنية وكأنها ملكية خاصة ؛ مما أدى إلى انتشار الفساد، ونشر الفوضى الاقتصادية والسياسية والإدارية، وزاد من انتشار الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي بالتوازي.

المطلب الأول: حقوق المواطنين في العراق: وبالنسبة للمشرع العراقي فقد أقر على حماية حقوق المواطنين وذلك بموجب ما تم النص عليه الحقوق المدنية والسياسية / أقر الدستور العراقي النافذ مبدأ المساواة بين جميع العراقيين من دون تمييز وكانت هناك مواد في الدستور كفلت الحقوق المدنية وهي المواد[٣] (١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١) نصت المادة (١٤) من الدستور العراقي على:(العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي)). نصت المادة (١٥) (لكل فردٍ الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق إلا وفقاً للقانون) كما نصت المادة (١٦) على (تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين)

الحقوق الصحية : لقد حرصت الدساتير السابقة في العراق على تأكيد الحقوق الصحية للفرد ، حيث أشار الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ على إن الرعاية الصحية حق للعراقيين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المؤسسات الصحية.

الحق في التعليم: لا تخفى أهمية التعليم لأي مجتمع يرغب في النمو والتطور فيدون التعليم لا يتقدم الفرد وبالتالي لا تتحقق التنمية التي هي هدف الإنسان ووسيلتها . لذلك أكد العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على ضرورة جعل التعليم الابتدائي إلزاميا وإتاحته للجميع في مختلف المناطق الحضرية والريف . كما طالب الدول بالأحد تدريجياً بمجانية التعليم الثانوي والتعليم العالي. وقد حرص العراق على جعل جميع مراحل التعليم مجانياً[٤] ، وهذا ما تشير إليه معظم الدساتير العراقية ، فقد أكد دستور عام ١٩٦٤ على كفالة الدولة لحق التعليم لجميع العراقيين ، والزم الدولة بالإشراف على التعليم العام وإتاحته أمام الجميع مجاناً [٥] .الحرية الشخصية: وتتمثل في حرية الإنسان في ذاته من الاستبعاد والظلم، وكذلك الأمن والامان، وحريته في تملك مراد نشاطه الفردي وحرية التصرف فيما يملكه وهي حقوق مادية. أما الحقوق المعنوية فيضم في الحرية الدينية والتي تشمل حرية العقيدة وحرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية، وهي ترادف أن يكون الفرد قادراً على التصرف في كافة شئون نفسه وفي كل ما يتعلق بذاته آمناً من الاعتداء عليه في النفس والمال والعرض أو أيحق من حقوقه على ألا يكون في تصرفه ضد غيره. حرية وحرمة المسكن: هذه الحرية يتمتع بها الإنسان في المكان الذي يعيش فيه سواء كان مالكًا له أو مستأجرا إياه أو يقيم فيه على سبيل الإيجار من مالكه حتى ولو أجر حجرة في الفندق ليوم واحد تعد مسكنا فهو حر في أن يقيم هنا أو يقيم هناك ودون أن يجبر عليه أمر معين بقرار من السلطات العامة في الدولة ودخول المنازل والمساكن وتفتيشها يشكل مساسا بحقوق الأفراد وحرياتهم وانتهاك المحرمات واعتداء إلى أسرارهم. نصت المادة(١٧) من الدستور العراقي النافذ لسنة

٢٠٠٥ على (التأكيد على الحقوق الشخصية، وحرمة المساكن، وحق اكتساب الجنسية ومنع الحرمان منها) حق التنقل (حرية المأوى) حق التنقل أو حرية المأوى أو حق الإقامة والغدو والروح أمر هام في الحرية الشخصية، فلكل إنسان الحق التام والكامل في أن يقيم في اي مكان يريده ، وأن يتنقل كما يريد سواء في داخل البلاد أو خارجها[٦]. الحرية السياسية : ظهر الاهتمام بحقوق الإنسان بسبب لضخامة الظلم والاستبداد والانتهاك المستمر للحقوق والحقوق السياسية هي من اولي الحقوق الإنسانية والتي تظهر الصلة بين الإنسان والسلطة، أو بين الفرد والدولة، والتي يقع منها عليه لظلم في المتعلقات السياسية، وحيث تضخم دور الدولة تعاظم شأن المعرفة بالحقوق السياسية والالتزام بالحقوق السياسية ظهر عن معرفة الإنسان أهمية هذا الأمر في تصريف كل احوال الإنسان الحياتية العظيمة والبسيطة ،الداخلية والدولية[٧]. وذلك فقد أكدت المادة (٢٠) من الدستور العراقي النافذ سنة ٢٠٠٥ على (المشاركة السياسية في بناء المؤسسات السياسية والدستورية وحق المشاركة للرجال والنساء في الشؤون العامة . فأن ممارسة الحقوق السياسية تعتبر من أرقي وأسمي وأرفع الأعمال المجتمعية، حيث تهدف في إشراك الفرد في صنع الحياة السياسية في كل ما يتعلق بأمور وشئون الدولة، وتثبت هذه الحقوق كقاعدة عامة للمواطنين دون غيرهم أي ترتبط هذه الحقوق دوما بالجنسية وقد ذكر مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية لسنة ٢٠٢٢ على أن ثقافة حقوق الإنسان وفي مقدمتها الحقوق السياسية والمدنية . أصبح هناك اهتمام متزايد على مستوى دول العالم بالحقوق والحريات المتعلقة بالفرد في المجتمع، ومن ثم فقد أصبحت الحقوق السياسة في مقدمة هذه الحقوق، فهي أحد مقومات الدول الديمقراطية، ويرجع ذلك لقدرتها على تقويم النشاط الإداري والسياسي للدولة على حد السواء[٨]، حيث أن الوصول إلى منظومة قانونية فعالة متوقف بشكل كبير على مدى ترقية الدولة للحقوق والحريات السياسية للفرد، ومن ثم توسيع فرص ونطاق ممارستها على الصعيد المجتمعي. ففي ظل المجتمعات الديمقراطية والتي تقوم بالسياسة الشرعية *والتي تهتم بتنظيم الحياة أي رعاية شئون* العامة وفق أحكام الشريعة الإسلامية[٩]. ويرجع ذلك إلى أن أحكام الشريعة الإسلامية تقوم على أسس وثوابت إيمانية وأخلاقية، تسمي مبادئ التشريع والسياسة الشرعية. للعولمة تجليات سياسية متعددة، تظهر في قضايا حقوق الإنسان، وقضايا الديمقراطية وسيادة الدولة وقوتها ووظائفها، وفى التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ولكن تبدو العولمة أمام مفارق واضحة، ففي الوقت الذي تبشر فيه بالديمقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان وحرية الفرد والحريات العامة، فهي تغض الطرف على انتهاك هذه القيم في كثير من بلدان العالم، إما بسبب المصالح التجارية، أو بسبب سياسات بعض الدول وتحالفاتها. فقد حظي موضوع العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين جانباً هاماً من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم، والأمر الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار هو أن العولمة مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوما اقتصاديا مفهوم ثقافي أو اجتماعي أو سياسي، وأكثر ما يتبادر إلى الذهن في المحادثة هو أن العولمة هي العولمة الاقتصادية[١٠]. فقد اتخذت العولمة، في جانبها الاقتصادي، شكل اتجاه صاعد لفتح الأسواق وفتح جميع دول العالم على بعضها

البعض. وقد نما هذا الاتجاه مع تزامن حركة النهضة لتحديث وتطوير هيكل الإنتاج في اقتصادات السوق المتقدمة. يقوم على النظام الرأسمالي باعتباره مفتاح جميع الخيارات الاقتصادية.

المطلب الثاني: أثر العولمة على حقوق المواطنين : يوجد جدل دائر حول العولمة والتحول الديمقراطي في مختلف دول العالم، خاصة دول الجنوب. وقد أسفر هذا الجدل عن وجود ثلاثة اتجاهات لتحديد العلاقة بين العولمة والتحول الديمقراطي، وهي:

أ – الاتجاه الأول: علاقة آلية : يرى أنصار هذا الاتجاه أن العولمة والتحول الديمقراطي وجهان لعملة واحدة. بمعنى وجود علاقة ارتباطية آلية بين العولمة والتحول الديمقراطي. أن العولمة تؤدي إلى التحول الديمقراطي في أرجاء .

ب-الاتجاه الثاني: علاقة تهديد : يرى أنصار هذا الاتجاه أن العولمة تمثل تهديداً للديمقراطية؛ لأن العولمة ترتبط بنظام دولي غير ديمقراطي يتسم بالشمولية. وتجدر الإشارة إلى دراسة (Gill)[١٢]، والتي تشير إلى أن العولمة تتضمن تناقضاً أساسياً، فمن ناحية تؤدى العولمة إلى اتساع دائرة التفاوت الاجتماعي الناتج عن تطبيق الخصخصة، وانهيار دولة الرفاهية، ومن ناحية أخرى تواكب انتشار التحول الديمقراطي مع اتجاه العولمة. ج- . الاتجاه الثاني: علاقة تهديد : يرى أنصار هذا الاتجاه أن العولمة تمثل تهديداً للديمقراطية؛ لأن العولمة ترتبط بنظام دولي غير ديمقراطي يتسم بالشمولية. وتجدر الإشارة إلى دراسة (Gill) ، والتي تشير إلى أن العولمة تتضمن تناقضاً أساسياً، فمن ناحية تؤدى العولمة إلى اتساع دائرة التفاوت الاجتماعي الناتج عن تطبيق الخصخصة، وانهيار دولة الرفاهية، ومن ناحية أخرى تواكب انتشار التحول الديمقراطي مع اتجاه العولمة[١١].

أولاً: العولمة وكيفية مواجهتها : والحقيقة التي يجب أن يدركها الجميع هي أن العولمة ليست حتمية تاريخية، بل هي ولدت من رحم النظام الرأسمالي وهي بالتالي تتفق مع طبيعة هذا النظام. ولذلك يجب علينا أن نتعامل مع العولمة بإيجابية؛ ولذلك فإن العولمة الأمريكية تُعرف بعولمة الهيمنة، وسوف ترون أن الوعي الجماعي لشعوب العالم سوف يتشكل بسرعة للوقوف ضد العولمة، وهذه العولمة ستتم مواجهتها لأنها لا تؤدي إلى سعادة الإنسانية وبما أن النزعة الأنانية موجودة في النظام الرأسمالي والنزعة اللاإنسانية للولايات المتحدة الأمريكية التي تتكون منها الشخصية الرأسمالية، وهي بطبيعتها استغلالية وتركز على تحقيق أقصى قدر من الأرباح، فإن العالم لا يتوقع أن العولمة ستستمر جلب السعادة مع هذا الوعي وإن التشكيل الجماعي الذي يجري يقود شعوب العالم معًا للوقوف ضد العولمة الأمريكية ،وعلى هذا الأساس أجد أن دول الجنوب العالمي، وهي صاحبة المصلحة في الوقوف ومواجهة العولمة وآلياتها، ستقاوم بقوة هذه الآليات التي جاءت بها الولايات المتحدة وهيمنت من خلالها على المؤسسات العالمية، وعلى البنية الفوقية للدولة، ممثلة في الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والشركات المتعددة الجنسيات وهذه المؤسسات الدولية أصبحت عقيمة، وهي من مخلفات الحرب العالمية الثانية. تمثل العولمة، في جوهرها، استمراراً

لفكرة المركزية الغربية، إذ يعانى الغرب، منذ زمن، من تأصل النزعة المركزية لديه، وهو ما يتجه به إلى نفي الآخر أو احتلاله، أو الهيمنة عليه، وجعله تابعاً ثقافياً.

ثانياً: التحديات التي تواجه حقوق المواطن العراقي : تسبب الاحتلال الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ في العديد من المتاعب والعقبات والازمات التي ادت الى حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان في العراق، ومن أبرز اشكال هذه المتاعب والعقبات هي انعدام الأمن نتيجة ظهور الارهاب ، وانتشار السلاح المنفلت والجماعات المسلحة ، هذا سبب حالة عدم استقرار في المجتمع ومنع المواطن من ان يمارس حقوقه بشكل طبيعي في هنا تفهم أن وتتوصل الى ان انعدام الأمن واحد من اهم العقبات التي واجهت الانسان العراقي بعد ٢٠٠٣ في عملية نيل حقوقه كاملة ، بل على العكس صار المواطن العراقي مهدد في امنه على نفسه وممتلكاته [١٢]. كما يمثل انتشار الرشوة والمحسوبية والازدواجية في معايير التعامل مع المواطنين ومجاملة اطراف معينة على حساب اطراف أخرى هذا كلها تسبب في ضياع حقوق المواطن العراقي وانعدامها . ناهيك عن النزاعات العشائرية وما تخلفه من رعب وخوف للمواطنين . كل هذا واكثر شكل سبباً مهمها من أسباب تدهور حقوق الانسان في العراق[١٣]. ولقد سعى المشرع العراقي عند صياغته بند تقييد الحقوق والتي هي المادة ٤٦ في الدستور العراقي الى حماية الحقوق من أن تنتهك بتشريع وذلك بالإصرار على انه لا يمكن لقانون من هذا القبيل أن ينتهك" جوهر " الحق ، المشكلة هي أن هذه الصياغة تتعرض الان لانتقاد لاذع لأنها تتناقض مع العهد الدولي الأول المادة ٤ و مع اهتمامات و مفاهيم ومعايير حقوق الإنسان المعاصر حيث إن الدستور العراقي يمنح الحقوق والحريات إلى المواطن العراقي في أكثر من ثلاثون مادة ولكن يأتي ويسلبها منه في مادة واحدة ويمكن البرلمان والحكومة من تقييد كل هذه الحقوق والحريات بدون ضوابط كافية. ويمكن القول أن جوهر أحد الحقوق ليس دائما ما هو المطلوب مراعاته عند تقييد أحد الحقوق فالتقييد قد يزيل جوهر الحق أحيانا ، ولكن لغرض ما ، أو لفئة من الناس أو لفترة ما أو رها ببعض الضمانات الإجرائية والمشكلة الثانية في قضية " الجوهر " وهي أنه قد يصعب تعيين ما هي " جوهر " أحد الحقوق.

المبحث الثاني : أثر تحديات العولمة على حقوق المواطن في مصر : أن ظاهرة العولمة تؤثر على كافة اقتصادات العالم بدرجة كبيرة، مما يحتم التفاعل مع تأثيراتها بشكل إيجابي وفي مقدمة العولمة تأتي ظاهرة تدويل الاقتصاد، مما يعني زيادة الأهمية النسبية لدور العلاقات الاقتصادية الدولية في النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي ،وتعتمد هذه الظاهرة على مجموعة من الآليات المتمثلة في اتفاقيات الجات نمو الشركات متعددة الجنسيات، وزيادة حركة الاستثمارات الأجنبية والتكتلات الاقتصادية، والطفرة الهائلة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، ومن الواضح أن التعامل مع العولمة ليس خيارا لأي دولة، بل هو واقع مفروض يجب المشاركة فيه بشكل إيجابي مع القدرة على التأثير والمشاركة في قيادة وإدارة النظام الاقتصادي العالمي وتنظيم المكاسب التي تحققت بالإضافة إلى القدرة على تحمل ومواجهة المؤثرات الخارجية على الاقتصاد الوطني، وإلا فإن النتيجة هي أن تصبح الدولة تابعة، ليس اقتصادياً فقط. وبالتالي يمكن أن تكون هناك علاقة من نوع معين بين

العولمة والهوية الثقافية أو الدينية أو أنواع أخرى من الهويات، والعولمة اليوم تهدد الهوية والمواطنة على حد سواء[١٤] . أن المجتمع المصري كان ينتمي إلى نظام العولمة وفقا لهذه التغيرات العالمية التي أجبرت المجتمعات على التفاعل مع العولمة ،ويجب على المجتمعات أن تعالج هذه القضية حفاظاً على هويتها وانتماء الأفراد إليها، سواء كبعد جغرافي أو اجتماعي، وهنا تتشكل مشكلة البحث في مناقشة أبعاد المواطنة والهوية والعولمة والعلاقة بينهما، وتحديد أهم التحديات التي تواجه المجتمعات، ونلاحظ أن الثقافة والمواطنة مع تحديات العولمة تشكل مزيجا من الاتجاهات أما بالنسبة للشعوب فهو بالتالي يغير خصائص وهوية هذه الشعوب، لذا يجب أن نلاحظ ذلك، ويجب على الدول وضع خطط طويلة المدى لمواجهة تحديات العولمة وبالتالي اتخاذ ما يناسب الشعوب في استقرارها وأيضا يضعف كافة الصعوبات التي تواجه تلك الشعوب من أجل الحفاظ على هويتها وثقافتها مما له بالغ الأثر على تلك المجتمعات وسنتناول هذا الموضوع من خلال المطلبين التاليين:-

المطلب الأول : أوضاع الاقتصاديات المصري في مواجهة العولمة : أن ظاهرة العولمة تؤثر على كافة اقتصادات العالم بدرجة كبيرة، مما يحتم التفاعل مع تأثيراتها بشكل إيجابي وفي مقدمة العولمة تأتي ظاهرة تدويل الاقتصاد، مما يعني زيادة الأهمية النسبية لدور العلاقات الاقتصادية الدولية في النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي ،وتعتمد هذه الظاهرة على مجموعة من الآليات المتمثلة في اتفاقيات الجات نمو الشركات متعددة الجنسيات، وزيادة حركة الاستثمارات الأجنبية والتكتلات الاقتصادية، والطفرة الهائلة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، ومن الواضح أن التعامل مع العولمة ليس خيارا لأي دولة، بل هو واقع مفروض يجب المشاركة فيه بشكل إيجابي مع القدرة على التأثير والمشاركة في قيادة وإدارة النظام الاقتصادي العالمي وتنظيم المكاسب التي تحققت بالإضافة إلى القدرة على تحمل ومواجهة المؤثرات الخارجية على الاقتصاد الوطني، وإلا فإن النتيجة هي أن تصبح الدولة تابعة، ليس اقتصادياً فقط، بل سياسياً واجتماعياً وثقافياً، مما يهدد وجودها الشامل[١٥]. ومن الواضح أن الدول العربية، بما فيها مصر، المصنفة ضمن مجموعة الدول النامية، ليست مؤهلة في وضعها الحالي للتعامل بشكل إيجابي مع نظام العولمة، وبالتالي فإن ظاهرة العولمة وأثرها على الاقتصاد المصري سوف تكون سيكون ضارًا ولن يستفيد منه إلا تحالف مصر مع الدول العربية والإسلامية والإفريقية. ولذلك تقع على عاتق الدول النامية بشكل عام، بما في ذلك مصر بشكل خاص، أن تتبنى العديد من السياسات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية لمواجهة تحديات العولمة بعد أن أصبح من الواضح أن الدول النامية مستوردة وليست مصدرة، وأن الدول النامية لا تفعل ذلك ، ولا نملك القدرة على فعل ما تفرضه الدول المتقدمة بعد أن أصبح واضحا أن الدول النامية مستوردة وليست مصدرة ، ومن الواضح أن الدول النامية تمكنت من خلال مؤتمر سياتل من رفض محاولات فرض الهيمنة على شؤون التجارة العالمية ومن ثم تصبح مجرد أداة في أيدي القوى الاقتصادية الكبرى التي لا تعرف إلا مصالحها الخاصة، دون مراعاة مصالح الأغلبية الفقيرة من سكان العالم[١٦].

الفرع الأول: أثر العولمة على الاقتصاد المصري : تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية أهم التحولات والتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي في نهاية القرن العشرين. نجد البعض قد ناقش العولمة الاقتصادية باعتبارها مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي، الذي يتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي، الذي تتكون خلاياه الأساسية من اقتصادات متمركزة حول ذاتها ومتنافسة، إلى الاقتصاد العالمي القائم على الأنظمة الجمركية العالمية.

أولاً : الاندماج الاقليمي والاندماج العالمي: التكامل هو القطار الحقيقي الوحيد الذي يسمح للدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص باللحاق بركب العولمة، أي الوصول إلى مستوى معقول من الأداء والإنتاجية والطفرة التكنولوجية والعلمية التي تتيح لها الانخراط في الأسواق العالمية ، وبدون هذا الارتفاع إلى مستوى قريب من المعايير الدولية في الإنتاج، فإنها ستبقى دولاً نامية وغيرها الكثير خارج دائرة العولمة واتجاهاتها التقنية والعلمية، أي أنها ستكون أكثر تهميشاً مما هي عليه اليوم، إذ أن مشكلة العولمة إن الدول النامية، على عكس ما قاله الأمريكان في أعقاب مؤتمر سياتل، ليست في رفض العولمة، بل في غياب الوسائل والآليات التي تسمح لها بهذا الاندماج والانضمام إلى الصفوف العالمية لأن العولمة تعني تفاقم العولمة. ديناميكية المنافسة الدولية.
ثانياً :- تطويع السياسات الداخلية والقوانين لمواكبة ظاهرة العولمة: إن مواجهة ظاهرة العولمة وتحرير التجارة الخارجية تتطلب تضافر الجهود الوطنية لتهيئة المناخ السياسي والقانوني والاقتصادي لمواكبة هذه المتغيرات العالمية بل يمكن القول إن نجاح أي تعاون دولي أو إقليمي يعتمد على قدرة كل دولة على تنمية مواردها، وتطوير البنية الاقتصادية، ورفع كفاءة التصدير والقدرة التنافسية، وأول مؤشرات ذلك هو تراجع الاقتصاد نفوذ الدول الراعية التي أصبحت خاضعة لقانون السوق نتيجة أولوية الاقتصاد والمال والتجارة على بقية مكونات المجتمع وأصوله ويرجع ذلك إما إلى قناعة الدولة بهذه السياسات أو نتيجة لتعليمات المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، التي أصبحت تحكم وتدير الاقتصاد العالمي)، ومن خلال مساعدة البلدان على الخروج من ضائقتها الاقتصادية والمالية وتسوية مشاكل ديونها، بدأت هذه المؤسسات في التدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان [١٧]. ثالثاً: المشاركة العادية في التجارة الدولية: وقد أدى دخول اتفاقيات التجارة العالمية المعروفة باسم الجات حيز التنفيذ إلى زيادة تهميش الدول النامية، حيث تمنع الاتفاقيات التي تتضمنها نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، والتراجع المستمر في المساعدات الحكومية بحجة تدفق المهاجرين. من الاستثمارات ،وتؤكد هذه الحقائق ما ظهر مؤخراً في سياتل تشير إليه بعض ممارسات الدول المتقدمة، إلا أنها لا تهتم بالمنافسة الدولية وحرية التجارة كمبدأين مطلقين، بل تهتم بشكل أساسي بتطوير قدراتها التنافسية وفتح الأسواق لصناعاتها ، وفي ضوء ذلك لا بد من مراعاة مصالح دول العالم الثالث عند صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية بما يراعي التوازن الدقيق بين مصالح الدول الكبرى وحقوق الدول المتوسطة والصغيرة. ومن الضروري أن تضع دول الشمال المتقدمة برنامجاً شاملاً

لمساعدة دول العالم الثالث على المضي قدماً نحو التقدم والنمو بشكل جذري وفعال، وأن تساهم المؤسسات المالية والدولية في توفير التمويل اللازم لعملية التنمية. وهذا يتطلب ضرورة تعديل الشروط المحددة للدعم والمساندة في الأزمات والكوارث، وكذلك العمل على تخفيف أعباء الديون عن الدول التي تشرع في الإصلاحات الاقتصادية، ولذلك فإن نجاح قطار العولمة في الوصول إلى محطته النهائية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تكافؤ المصالح وتوازنها بين دول الشمال ودول الجنوب وتحقيق التقارب بينهما ، ولذلك فإن تضامن الدول النامية وتوحيد سياساتها تجاه الدول المتقدمة من خلال... مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لضمان استفادة الدول النامية من فرص الاستثمار والتجارة والتنمية، وكذلك مساعدة الدول النامية ومواجهة التحديات الناجمة عن ظاهرة العولمة ودمجها في الاقتصاد العالمي.[١٨]

الفرع الثاني: الأثار المتوقعة للعولمة على سوق العمل المصري: إن هذه التداعيات تختلف في طبيعتها ودرجة خطورتها من دولة إلى أخرى حسب طبيعة البنية الاقتصادية للدول، ودرجة تطورها، وحجم قوتها العاملة، وخصائصها وسوف نركز على الآثار الاجتماعية العامة للعولمة الذي يمكن أن تنجم عنه تلك التداعيات، باعتبار أن خطورتها تتجاوز المجال الاقتصادي وتمتد إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول النامية بشكل عام ومصر بشكل خاص. ويمكن تحديد تأثير ظاهرة العولمة على سوق العمل المصري في ضوء العناصر الرئيسية التالية[١٩]:

أولاً: أثر العولمة على مستوى التشغيل والطلب على قوة العمل المصرية : هناك علاقة متزامنة بين تراجع مستوى التشغيل والتقدم في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة مع زيادة معدلات البطالة الناقصة الظاهرة والخفية وجاء هذا الانخفاض نتيجة استقرار بند الأجور والمرتبات في الموازنة العامة للدولة عند نحو ٦٪ من الإنفاق العام، بالإضافة إلى توقف التعيينات في الوظائف الحكومية والقطاع العام.

ثانياً: الأثر على تجزئة سوق العمل المصري . تعاني أسواق العمل في البلدان النامية، بما في ذلك سوق العمل المصري، من التجزئة: العام والخاص، الذكور والإناث، الرسمي وغير الرسمي بعد النوع الأخير من أنماط التقسيم، الرسمي وغير الرسمي، فهو أهم ما يميز سوق العمل المصري، حيث يعتبر سوق العمل غير الرسمي بمثابة الملاذ الأخير لكل من لم تتمكن أسواق العمل الرسمية من استيعابهم، نظراً لأن العاطلون عن العمل - في غياب التأمين ضد البطالة - لا يمكنهم البقاء بدون عمل وبالتالي بدون مصدر للدخل وتشير التقديرات المصرية إلى أن حوالي ٤٠٪ من إجمالي قوة العمل في المناطق الحضرية تعمل في القطاع غير الرسمي [٢٠].

ثالثاً: أساليب الاقتصاد المصري في مواجهة العولمة : وتتمثل أساليب مواجهة العولمة في ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونجد أن المعلومات تتطور بشكل هائل وهناك مصادر عديدة للمعلومات منها الدوريات والكتب والأبحاث والبيانات والندوات والمؤتمرات والرسائل الجامعية وبراءات الاختراع والمعايير الموحدة والمواصفات القياسية وكذلك النشر المصغر مثل إعادة التسجيل النصوص

المكتوبة (كتب – دوريات) وغيرها مثل الميكروفيلم، توفر الميكروفيش والأشرطة والأقراص مساحة كبيرة جدًا؛ ولذلك فإن الطفرة الهائلة في إنتاج المعلومات أدت إلى طفرة مماثلة في تخزينها في مراكز المعلومات، وهذا يؤدي إلى انخفاض تكلفة التخزين علاوة على ذلك، فإن الكم الهائل من المعلومات التي تبثها وسائل الإعلام ووسائل الاتصال، مثل الصحف والإذاعة والتلفزيون، والتنوع الكبير في المعلومات التي توفرها الأقمار الصناعية، والتي يمكن استخدامها مباشرة في مجالات التنمية وبدونها لا تستطيع أي دولة الآن أن تضع الخطط المناسبة لبرامجها التنموية.

المطلب الثاني : التطلعات والتحديات التي تواجه حقوق المواطن المصري : أولاً: الحق في الحياة والسلامة الجسدية ولا يكفي حماية الحقوق والحريات أن تتحقق سيادة القانون، بل الضمانة الحقيقية تكمن في تطبيق مبدأ سيادة القانون وسيادة القانون بأن تخضع أعمال السلطة العامة للرقابة بمختلف فروعها ، وسواء كانت الرقابة السياسية أو الرقابة الشعبية، هناك أيضا رقابة قضائية لحماية مبدأ الشرعية والدفاع عن الحقوق والحريات الفردية ،ولهذا السبب جاء الدستور المصري السابق الصادر عام ١٩٧١ ليحمي نصوصه وأحكامه من خلال إرساء الرقابة القضائية على دستورية القوانين من خلال إنشاء المحكمة الدستورية العليا التي أنيط بها القيام بهذا الاختصاص[٢١]. وينص الدستور على أن الحياة الآمنة حق لكل إنسان ويلزم الدستور الدولة بمواجهة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، باعتباره خطرا على الوطن والمواطنين مع ضمان الحقوق والحريات العامة ،ويضمن الدستور حرمة وسلامة الجسد، ويجرم الاعتداء أو التشويه أو التشويه، كما نص على أن التعذيب بكافة صوره وأشكاله جريمة لا تسقط بالتقادم ،ويضمن الدستور حماية الأطفال من كافة أشكال العنف والإيذاء والاستغلال الجنسي، وهناك حزمة من القوانين التي تضمن وتعزز الحق في الحياة وحرمة الجسد وسلامته.

ثانياً : الحق في الحرية الشخصية ويؤكد الدستور أن الحرية الشخصية حق طبيعي ومحمي ولا يجوز تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأية طريقة إلا بأمر قضائي مسبب ،ولا يجوز القبض على أحد أو يقتصر الاعتداء على الحرية الشخصية في مرحلة الاتهام الجنائي على ضرورات التحقيق ،وتمت الموافقة عليه التزام الدولة بالتعويض عن الحبس الاحتياطي. وينص الدستور على ضرورة إبلاغ كل من قيدت حريته فوراً بأسباب تقييد الحرية، وإخطاره بحقوقه كتابياً، وتمكينه من الاتصال بأسرته ومحاميه فوراً، ومنع التحقيق معه دون وجه حق حضور محامٍ، يؤكد الحق في التظلم القضائي ضد الشخص المقيّد للحرية، ويستوجب الإفراج الفوري إذا لم يفصل في التظلم خلال أسبوع من بداية تقييد الحرية، مما يضمن أن يكون تقييد الحرية في نطاق ضيق قدر الإمكان ولأقصر مدة ممكنة ،ويقضي الدستور بتوفير المساعدة القانونية وتأمين إمكانية الوصول إلى الأماكن المخصصة لاحتجاز أو حبس الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثالثاً : الحق في التقاضي وتعزيز المحاكمة المنصفة وقد جاء المشرع الدستوري موفراً لجوء الكافة للمحكمة عن طريق إجراءات مبسطة ومصاريف يسيرة مما يعكس رغبة المشرع الدستوري في تحفيز الكافة على اللجوء للمحكمة للفصل في دستورية القوانين بأحكام نهائية وملزمة يتحقق بها الاستقرار للبنيان التشريعي وللحقوق والحريات المكفولة بمقتضى الدستور[٢٢]. ويؤكد الدستور أن التقاضي حق

مصون ومكفول للجميع، وحق الإنسان في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي، ويلزم الدولة بالتقريب بين أطراف التقاضي وتحقيق العدالة السريعة، ويضمن المساعدة القانونية لغير القادرين مالياً للدفاع عن حقوقهم أمام القضاء. ويمنع أي عمل أو قرار من التعرض للرقابة. القضاء.

رابعاً : حرية الدين والمعتقد وينص الدستور على مجموعة من المبادئ التي تنص المبادئ الأساسية للدولة والمجتمع، بما فيها المواطنة، على أن حرية الاعتقاد مطلقة وتضمن الحق في حرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأصحاب الديانات السماوية، وتضمن لهم اللجوء إلى قوانينهم الخاصة في شؤون الأحوال الشخصية والشؤون الدينية واختيار قادتهم الروحيين. ويعترف بتراث مصر الحضاري والثقافي والديني المتنوع.

رابعاً : حرية الدين والمعتقد وينص الدستور على مجموعة من المبادئ التي تنص المبادئ الأساسية للدولة والمجتمع، بما فيها المواطنة، على أن حرية الاعتقاد مطلقة وتضمن الحق في حرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأصحاب الديانات السماوية، وتضمن لهم اللجوء إلى قوانينهم الخاصة في شؤون الأحوال الشخصية والشؤون الدينية واختيار قادتهم الروحيين. ويعترف بتراث مصر الحضاري والثقافي والديني المتنوع.

خامساً : الحق في الصحة وتلتزم الدولة، وفقا للدستور، بضمان تمتع كل مواطن مصري بالرعاية الصحية الشاملة وفقا لمعايير الجودة. كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة لا تقل عن ٣٪ من إجمالي الإنفاق العام على الصحة، بالإضافة إلى ضمان صيانة الدولة لمرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للمواطنين، من خلال زيادة كفاءتها وتوزيعها جغرافيا بشكل عادل. ويلزم الدستور الدولة بتوفير التأمين الصحي الشامل لجميع مواطنيها، ويغطي كافة الأمراض، ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لأي شخص في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة.

سادساً : الحق في التعليم تلتزم الدولة، وفقا للدستور، بضمان حق التعليم لكل مواطن، وهو إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها كما تلتزم بتخصيص نسبة لا تقل عن ٤٪ من إجمالي الناتج القومي للتعليم قبل الجامعي، ونسبة لا تقل عن ٢٪ للتعليم الجامعي كما ضمنت الدولة مجانية التعليم بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية ، وارتفاع معدلات الالتحاق الصافية والإجمالية بجميع المراحل التعليمية، وتحسين الفجوة بين الجنسين والفجوة الجغرافية بين المناطق الريفية والحضرية .

باختصار، العولمة القانونية تتطلب وجود قوانين عالمية، ولكن ذلك يتطلب من يسنها، ولا توجد هنا حكومة "عالمية" أو "برلمان عالمي"، كما أنها لا تعبر عن إرادة "المواطنين العالميين"، ولا بد له من استخدام مفاهيم جديدة لفهم أبعادها، وكثير منها يرجع إلى مفهوم أساسي وهو الحوكمة العالمية، من حيث الإطار التنظيمي والمؤسسي للعولمة، إذ يشير معناها إلى الإدارة الجماعية للاقتصاد العالمي والمشاكل العالمية التي ليس لدى الدولة طريقة لفهمها أو حلها بشكل فردي، وخاصة المشاكل الأمنية والمسائل البيئية والصحية وغيرها من الأمور التي تتجاوز الحدود الوطنية، وتستدعي إنشاء شبكة من المؤسسات والآليات والعلاقات المنسقة بين الدول والأسواق والأفراد والجماعات

والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات، وينتج عن ذلك سياسات وقرارات وقوانين يتم وضعها وفقًا للحوكمة العالمية. أن عولمة القانون تعني توحيد القوانين وجعلها عالمية بطبيعتها هو قول مثالي ومبالغ فيه إلى حد ما، لأننا لم نصل بعد إلى المرحلة التي يندمج فيها أعضاء المجتمع الدولي (الدول) في كيان واحد، وتحقيق ذلك يتطلب وجود هيئة تشريعية واحدة فوق وطنية، وهو أمر يصعب تحقيقه على أرض الواقع، لأنه يتناقض مع فكرة احتكار الدولة للوظيفة التشريعية نظرا لارتباطها الوثيق بفكرة سيادة الدولة على أراضيها من خلال تشريعاتها، فضلاً عن خصوصية هذه الدولة في الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الجوانب التي تعكسها هذه التشريعات. كما أن عملية التوحيد تشمل القضاء أيضاً هو أمر لم يثبت ولا يزال بعيد المنال، لأن وجود هيئة قضائية دولية لها ولاية الفصل في المنازعات التي يكون الاختصاص الوطني بشأنها مساساً بسيادة الدول، باعتبار أن الدولة كما تحتكر الوظيفة التشريعية، فإنها تحتكر أيضاً الوظيفة القضائية ببسط نفوذها على المنشأة. السلطة القضائية، وتتجلى سيادتها على أراضيها في تطبيق تشريعاتها الداخلية على المنازعات التي تدخل في نطاق اختصاصها من خلال الأحكام التي يصدرها القضاء الوطني[٢٣]. إن فكرة عولمة القانون لا تدعم وجود هيئات قضائية دولية لعدة أسباب. ولم يكن لهذه الهيئات أن توجد لولا موافقة أعضاء المجتمع الدولي على ذلك. كما أن اختصاصها ليس عاماً، إذ أنها متخصصة فقط في مجال أو نوع واحد من القضايا. تختص المحكمة الجنائية الدولية فقط بالفصل في الجرائم المتعلقة بجرائم الحرب، أو العدوان، أو الجرائم ضد الإنسانية، أو جريمة الإبادة الجماعية، مما يعني أن اختصاصها النوعي يقتصر على هذه الجرائم، ولا ينطبق عليها اختصاصها الفصل في بعض الحالات إلا إذا تقبله الدولة.[٢٤]

النتائج والتوصيات.

تشكل العولمة تحدياً للسياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية في المنطقة العربية، لقد تضمنت جميع النصوص الدولية حقوقاً سياسيةً كأحد مفاهيم حقوق الإنسان.

للعولمة تجليات سياسية متعددة، تظهر في قضايا حقوق الإنسان، وقضايا الديمقراطية وسيادة الدولة وقوتها ووظائفها، وفى التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

أن ظاهرة العولمة تؤثر على كافة اقتصادات العالم بدرجة كبيرة، مما يحتم التفاعل مع تأثيراتها بشكل إيجابي وفي مقدمة العولمة تأتي ظاهرة تدويل الاقتصاد، مما يعني زيادة الأهمية النسبية لدور العلاقات الاقتصادية الدولية في النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي.

أصبح هناك اهتمام متزايد على مستوى دول العالم بالحقوق والحريات المتعلقة بالفرد في المجتمع، ومن ثم فقد أصبحت الحقوق السياسة في مقدمة هذه الحقوق، فهي أحد مقومات الدول الديمقراطية، ويرجع ذلك لقدرتها على تقويم النشاط الإداري والسياسي للدولة على حد السواء.

إن مواجهة ظاهرة العولمة وتحرير التجارة الخارجية تتطلب تضافر الجهود الوطنية لتهيئة المناخ السياسي والقانوني والاقتصادي لمواكبة هذه المتغيرات العالمية.

التوصيات :

توصي الدراسة بضرورة تعميق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتوسيع قاعدة التجهيزات الأساسية والنهوض بالموارد البشرية ، ودعم النمو في القطاعات الاقتصادية والصناعية والسياحية والمصارف بشكل يلائم متطلبات العولمة.

المحافظة على الاستقرار الاقتصادي بصورة عامة والتضخم بصورة خاصة وذلك بجذب الاستثمارات الأجنبية التي بدأت بالتناقص منذ أن ارتفعت معدلات التضخم.

وضع سياسات اقتصادية لمعالجة الآثار الناجمة من تطبيق سياسة العولمة على القطاعات المجتمعية أو على فئات المجتمع التأمين الصحي، التمويل الأصغر .

قيام الدول بإعادة هيكلة اقتصادياتها ووضع سياسات تتماشى مع سياسات العولمة الاقتصادية لكي تستفيد من إيجابياتها وسلبياتها.

قائمة المصادر:

محمد غربي، تحديات العولمة وأثرها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس.

فريحة، شريط.(٢٠٢٠). مظاهر عولمة القانون الجنائي، جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥

لدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٤.

الراوي، أحمد عمر أحمد. (٢٠٠٨). حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية في الدستور العراقي الجديد. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع٢٥.

عبد الله ،يسرى عبد الغنى .(٢٠٠٧).الإسلام والحرية الشخصية رؤية مقارنة، المجلة الثقافية، المجلد عدد ع٧٠ ربيع الآخر - مايو، الأردن.

حسن ،رباب إلياس .(٢٠٠٨).حقوق الانسان السياسية دراسة مقارنة بين الاسلام والنظم الغربية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان.

مؤلف جماعي، (٢٠١٨)، الحقوق المدنية والسياسية (الواقع والرهانات)، مطبعة الرمال (الوادي – الجزائر)، الطبعة الأولي.

أيمن هاروش، (٢٠٢٠)، مبادئ السياسة الشرعية، مجلة آغري للعلوم الإسلامية. - كلية العلوم الإسلامية ، ع٧.

أقاسم، حجاج .(٢٠٠٥). العولمة ، النشأة السياسية، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٠، العدد ١٥٩.

صديقي ، لحسن و بن كادي حسين (٢٠١٨) التنمية السياسية في ظل العولمة: دراسة في المفهوم والأبعاد (رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

منسي، محمد رضا محمد إبراهيم. (٢٠١٠). الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات العولمة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، ع ٤٨.

حسين ، بثينة.(٢٠٠٠). عمارة العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري - الطبعة الأولى - مكتبة مبارك - المنصورة.

محمد، أنس سانيساتي و الطيب، هاشم إبراهيم محمد (٢٠١٧) الإتفاقيات المعاصرة للتجارة الدولية في ظل العولمة وآثارها على الاقتصاد السوداني والاقتصاد المصري (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم درمان الاسلامية .

حميد، حسين علي، حمود، ضياء عاتي، و حسين، سجاد كاظم. (٢٠٢٢). حقوق الإنسان في العراق بعد ٢٠٠٣ بين الممكنات والمعوقات. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع٣٤،

النعماني، عبدالفتاح السيد، و عابدين، طارق حسن. (٢٠٠٩). تحديات العولمة وإعادة هيكلة سوق العمل: دراسة تطبيقية على سوق العمل المصري. مجلة البحوث الإدارية، مج ٢١، ع ٣،.

الباز، علي السيد ، الرقابة علي دستورية القوانين في مصر ، دراسة مقارنة ، دار الجامعات المصرية.

الزيني، أيمن: حقوق الإنسان في النظام القانوني المصري، دراسة بحثية بالمركز الديمقراطي.

حموم، فريدة: تأثير العولمة في بلورة قيم التنمية الإنسانية المستدامة مجلة المفكر، تصدر عن كلية الحقوق بجامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع.

المادة ١٢ من نظلم روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

الهوامش

[١] محمد غربي، تحديات العولمة وأثرها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، ص ١٨.

[٢] فريحة، شريط.(٢٠٢٠). مظاهر عولمة القانون الجنائي، جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص١٣.

[٣] الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥

[٤] المادتتين ٣٣و٣٤ من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٤.

[٥] الراوي، أحمد عمر أحمد. (٢٠٠٨). حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية في الدستور العراقي الجديد. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع٢٥، ص ٤٦.

[٦] عبد الله ،يسرى عبد الغنى .(٢٠٠٧).الإسلام والحرية الشخصية رؤية مقارنة، المجلة الثقافية، المجلد عدد ع٧٠ ربيع الآخر – مايو، الأردن، ص ١٠٢ .

[٧] حسن ،رباب إلياس .(٢٠٠٨).حقوق الانسان السياسية دراسة مقارنة بين الاسلام والنظم الغربية، رسالة ٢٠ ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم دورمان الاسلامية، السودان، ،ص ج.

[٨] مؤلف جماعي، (٢٠١٨)، الحقوق المدنية والسياسية (الواقع والرهانات)، مطبعة الرمال (الوادي – الجزائر)، الطبعة الأولي، ص ١٢.

[٩] أيمن هاروش، (٢٠٢٠)، مبادئ السياسة الشرعية، مجلة آغري للعلوم الإسلامية. - كلية العلوم الإسلامية ، ع٧، ص ٢٢٥.

[١٠] أقاسم، حجاج .(٢٠٠٥). العولمة ، النشأة السياسية، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٠، العدد ١٥٩،ص ٥٤.

[11] Stephen Gill, Globalization:Democratization and Indifference, in: James H.Mittelman (ed), Globalization: CriticalReflections (Boulder and London: Lynne RiennerPublisher, 1996) ,P. 218.

[١٢] حميد، حسين علي، حمود، ضياء عاتي، و حسين، سجاد كاظم. (٢٠٢٢). حقوق الإنسان في العراق بعد ٢٠٠٣ بين الممكنات والمعوقات. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع٣٤،ص ١١٨.

[١٣] حميد، حسين علي، حمود، ضياء عاتي، و حسين، سجاد كاظم. (٢٠٢٢). مصدر سبق ذكره ص ١١٩.

[١٤] صديقي ، لحسن و بن كادي حسين (٢٠١٨) التنمية السياسية في ظل العولمة: دراسة في المفهوم والأبعاد (رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قاصدي مرباح ورقلة ورقلة.ص ٤٥.

[١٥] منسي، محمد رضا محمد إبراهيم. (٢٠١٠). الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات العولمة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، ع ٤٨، ص ٦٣٣.

[١٦] حسين ، بنثينة.(٢٠٠٠). عمارة العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري - الطبعة الأولى - مكتبة مبارك - المنصورة – ص٨٠.

[١٧] محمد، أنس سانيساتي و الطيب، هاشم إبراهيم محمد (٢٠١٧) الإتفاقيات المعاصرة للتجارة الدولية في ظل العولمة وآثارها على الاقتصاد السوداني والاقتصاد المصري (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم درمان الاسلامية .

[١٨] منسي، محمد رضا محمد إبراهيم. (٢٠١٠). مصدر سبق ذكره ص ٦٥٨.

[١٩] النعماني، عبدالفتاح السيد، و عابدين، طارق حسن. (٢٠٠٩). تحديات العولمة وإعادة هيكلة سوق العمل: دراسة تطبيقية على سوق العمل المصري. مجلة البحوث الإدارية، مج ٢١, ع ٣، ص ١٣٨.

[٢٠] محمد، أنس سانيساتي و الطيب، هاشم إبراهيم محمد (٢٠١٧). مصدر سبق ذكره ص ٤٥.

[٢١] الباز ، علي السيد ، الرقابة علي دستورية القوانين في مصر ، دراسة مقارنة ، دار الجامعات المصرية ، ص ٢٢

[٢٢] الزيني، أيمن: حقوق الإنسان في النظام القانوني المصري، دراسة بحثية بالمركز الديمقراطي، ص ٣٩٩ .

[٢٣] حموم، فريدة: تأثير العولمة في بلورة قيم التنمية الإنسانية المستدامة مجلة المفكر، تصدر عن كلية الحقوق بجامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، ص: ٢٥٤-٢٥٥.

[٢٤] المادة ١٢ من نظلم روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.